

Distr.: General
14 March 2001
Arabic
Original: English



التقرير التاسع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

من تقدم في الحصول على تعهدات من الدول بتقديم الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية للبعثة.

ثانيا - التطورات السياسية

تنفيذ اتفاق أبوجا

٣ - واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتصالاتها بالجبهة المتحدة الثورية وبالحكومة لمتابعة تنفيذ اتفاق أبوجا المبرم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر S/2000/1091). وقد عقد قائد القوة الفريق دانييل أوباندي منذ آخر تقرير قدمته عدة اجتماعات مع إيسا سياسي القائد المؤقت للجبهة في ماكين، وبقي على اتصال لاسلكي وهاتفي مستمر مع مقره. أما ممثلي الخاص، أولومبي أدينيغي، فقد أجرى مناقشات بالهاتف مع قائد الجبهة، كما أقام اتصالات غير مباشرة به. وتواصلت الاتصالات على المستويات الدنيا بين دوريات البعثة وقادة الجبهة الميدانيين.

٤ - وواصلت البعثة، في جميع اتصالاتها، تذكير الجبهة بالتزاماتها المنصوص عليها وفقا لاتفاق أبوجا، وناقشت مع مجموعة المتمردين مسائل عسكرية بالدرجة الأولى. وبوجه خاص، ضغطت البعثة على الجبهة من أجل إعادة الأسلحة التي صادرتها من بعض وحدات البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٠، وإعادة فتح الطرق المغلقة منذ زمن طويل وتسهيل انتقال

١ - في الفقرة ٢٢ من القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير، طلب إليّ مجلس الأمن أن أقدم تقارير منتظمة عن الأوضاع الأمنية على أرض الواقع الميدانية في سيراليون لإبقاء مستويات القوات والمهام التي يتعين أن تنجزها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قيد الاستعراض. ويأتي هذا التقرير تلبية للطلب المذكور وهو يغطي التطورات التي حدثت في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية منذ تقديم تقرير الثامن عن البعثة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1199).

٢ - من جهة أخرى، في الفقرة ٤ من قراره ١٣٣٤ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أثنى المجلس على ما بذلته من جهود للحصول على مزيد من التعهدات الأكيدة بتقديم القوات للبعثة، وحث جميع الدول القادرة على تزويد البعثة بقوات لحفظ السلام أن تنظر في ذلك. وفي ذلك القرار أعرب المجلس أيضا عن نيته الاستجابة على الفور لأي توصيات محددة إضافية تتعلق بقوام القوة ومهام البعثة، بعد أن يكون قد تشاور مع البلدان المساهمة بقوات. لذا، يعرض التقرير أيضا المفهوم المنقح لعمليات البعثة، وخطط انتشارها في المستقبل القريب وما تم إحرازه

الجبهة بالمساعدة على تحديد مكان دفن أفراد البعثة الذين قتلوا خلال أحداث أيار/مايو ٢٠٠٠ وعلى استخراج رفاتهم. وتقوم البعثة في هذا الصدد بوضع ترتيبات للتبكير في استخراج رفات الأفراد الذين يعتقد أنهم مدفونون بالقرب من ماكيني وإعادتهم إلى أوطانهم.

آفاق الحوار السياسي

٧ - أقامت حكومة سيراليون اتصالاتها الخاصة غير المباشرة بالجبهة، ولا سيما عن طريق الزعماء التقليديين والأقارب. بيد أن تباطؤ الجبهة في تنفيذ جوانب اتفاق أبوجا التي قصد منها تعزيز الثقة وتمهيد السبيل لإقامة حوار سياسي لم يساعد على تبديد مشاعر التوجس الدفين حيال نوايا المتمردين.

٨ - وقد واصلت قيادة الجبهة، في اتصالاتها بالبعثة وفي البيانات العامة التي أدلت بها، الإشارة إلى أن حركة المتمردين لن تترع سلاحها إلا إذا حلت محل الحكومة الحالية التي تنتهي ولايتها في ٢٨ آذار/مارس حكومة مؤقتة شاملة لفئات المجتمع. كما طلبت نزع سلاح جيش سيراليون وقوة الدفاع المدني والإفراج عن قادة الجبهة المعتقلين. ويظهر أيضا أن كبار أعضاء الجبهة قلقون حيال مستقبلهم الشخصي، ولا سيما حيال احتمال قيام الحكومة بتقديمهم إلى المحاكمة.

٩ - من جهة أخرى، اتخذ بعض الموظفين الحكوميين الإقليميين خطوات تهدف إلى تقييد الحركة على الطرقات التي وافقت الجبهة على فتحها تيسيرا لحرية انتقال الأشخاص والسلع. وردا على ذلك، هددت الجبهة بإعادة إقفال هذه الطرق. وذكرت حكومة سيراليون لممثلي الخاص أن هذه التقييدات تهدف إلى الحد ما أمكن من احتمالات تدفق الإمدادات إلى الجبهة. بيد أن الحكومة تعهدت، عقب مشاورات جرت مع البعثة، برفع هذه التقييدات للحؤول دون استمرار معاناة السكان القاطنين في المناطق الواقعة تحت

الأشخاص والسلع بحرية في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة. وحثت البعثة الجبهة أيضا على الانسحاب من الصراع الدائر على الحدود بين سيراليون وغينيا، والشروع في نزع سلاح مقاتليها وتسريحهم، وقبول انتشار الموظفين الحكوميين.

٥ - وقد أسفرت هذه الاتصالات عن بعض النتائج الهامة. فقد أعادت الجبهة فتح طرق ذات أهمية، من بينها طريق ماكيني - كابالا وطريق كامبيا - مانغي - بورت لوكو وطريق بومبونا ماغبورাকা وطريق كينيما - دارو. واستطاعت البعثة أيضا تسيير دوريات عادية ودوريات معززة ومنتظمة على طول بعض الطرق التي أعيد فتحها. ووافقت الجبهة أيضا على فتح الطرق التي تسببت خلال أحداث أيار/مايو ٢٠٠٠ بإلحاق أضرار متعمدة بها، وهي تتعاون حاليا من أجل وضع ترتيبات لإصلاح بعض هذه الطرق. وقد دعت قيادة الجبهة البعثة إلى نشر أفراد حفظ السلام والمراقبين في كامبيا ولونسار وماكيني. وعمدت البعثة والجبهة أثناء اجتماعاتهما إلى إنشاء عدة أفرقة اتصال غايتها الأولية تعزيز تدفق المعلومات وتسهيل حركة البعثة ومتابعة كافة جوانب عملية تنفيذ اتفاق أبوجا. وقد باشر أحد أفرقة الاتصال الأساسية اجتماعاته في كانون الثاني/يناير، فيما بدأت أفرقة الاتصالات الإقليمية بالعمل في دارو وكينيما ومانغي والميل ٩١.

٦ - وقد أعادت الجبهة إلى البعثة حتى الآن ٥٦ سلاحا فرديا و ١٠ مركبات و ٢٠ ناقلة أفراد مدرعة، كانت كلها جزءا من الأسلحة والمعدات التي صادرتها الجبهة من وحدات البعثة السنة الماضية. بيد أن تلك المركبات والناقلات قد جردت تماما من أسلحتها ومعداتها مما جعلها في حال غير صالحة للاستعمال. وقد أشار السيد سيساي إلى أن الناقلات الست المتبقية التابعة للبعثة قد تم تجميعها في لوسار وكيلاهون في انتظار تسلم البعثة لها، وأن الجهود ستتواصل من أجل تسلم الأسلحة المتبقية. وقد تعهدت

الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠٠١ والانتخابات البرلمانية في أيار/مايو ٢٠٠١. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، قدم الرئيس اقتراحين إلى البرلمان أوصى فيهما، وفقا للدستور بتمديد فترة ولايته وولاية البرلمان ستة أشهر متدرعا بحالة الطوارئ الراهنة والحالة الأمنية السائدة. وفي ١٣ شباط/فبراير، مدد البرلمان بالإجماع، في جلسة خاصة، ولاية الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة. وفي ٨ آذار/مارس، مدد البرلمان أيضا حالة الطوارئ في البلد.

١٤ - ووافق البرلمان على تمديد ولاية الحكومة شريطة أن تعمل، خلال فترة الستة أشهر، على التعجيل بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتطبيقه على جميع المقاتلين، فيما عدا جيش سيراليون؛ وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة توطينهم؛ وبسط سلطة الحكومة على جميع المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية؛ والتحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تسودها الشفافية. وشدد البرلمان على أنه في حالة رفض الجبهة الثورية المتحدة التخلي عن السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها حاليا، فإنه ينبغي للحكومة أن تصدر إنذارا نهائيا لحركة المتمردين هذه وتتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي لها. وفي الوقت ذاته، بادرت لجنة سيراليون الانتخابية بإجراء التخطيط اللازم في تعاون وثيق مع الخبراء الدستوريين من الكمنولث وخبير في الانتخابات من غانا.

١٥ - وقد أتمت اللجنة الانتخابية الوطنية خططها الاستراتيجية والجدول الزمني اللازمين لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وتتوخى الخطة إجراء كلا الانتخابين بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ولكن يبدو أن هناك توافقا في الآراء فيما بين مواطني سيراليون وفي داخل المجتمع الدولي على حد سواء على أنه لن يتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا بعد توافر الأحوال الأمنية الضرورية وقيام الحكومة ببسط سلطتها التامة في أرجاء

سيطرة الجبهة. واشتكت الجبهة أيضا من انتشار القوات الحكومية على مسافة بالغة القرب من خطوط سيطرتها.

١٠ - وإزاء جو الإحباط العام الذي تولّد بفعل التأخر في تنفيذ اتفاق أبوجا، وجه بعض كبار الموظفين الحكوميين والنواب وممثلي قطاعات من المجتمع المدني نداءات منتظمة إلى البعثة وبعض عناصر جيش سيراليون وقوة الدفاع المدني لشن عمليات هجومية. وفي هذا الصدد، وجدت البعثة من واجبها توجيه نداء لضبط النفس سعيا إلى بناء الثقة وفسح المجال أمام البدء بحوار سياسي.

١١ - وبدا مؤخرا أن قيادة الجبهة شرعت في إنشاء جناحها السياسي. فقد أوعزت إلى مستشارها القانوني والناطق الرسمي باسمها السيد أومري غولي إلى ترأس مجلس لشؤون السياسة والسلام تقرر إنشاؤه في فريتاون. وأعلن السيد غولي الذي يتوقع أنه في فريتاون أن المجلس سيستهل مناقشات مع الحكومة بهدف استئناف عملية السلام انطلاقا من اتفاق لومي.

١٢ - وفي ٣ آذار/مارس، أعلن الرئيس كباح عددا من التغييرات في حكومته كان القصد الأساسي منها شغل منصب وزير المالية المنتهية ولايته فضلا عن المناصب الشاغرة التي كان يشغلها في السابق أعضاء في الجبهة قبل اعتقالهم على أثر أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد أسفر هذا التغيير عن تسليم ثلاث مناصب وزارية هامة إلى نواب من المعارضة. وقد واجهت الجبهة التي ما زالت مستبعدة من الحكم انتقادات لهذه التعيينات، مؤكدة من جديد عدم استعدادها لنزع سلاحها ما لم يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية.

المسائل الانتخابية

١٣ - حسب دستور سيراليون، تنتهي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ ولاية الرئيس. وتنتهي أيضا في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ولاية البرلمان. وبناء عليه، كان من المقرر إجراء

سيراليون التحرك صوب مواقع الجبهة المتحدة الثورية في منطقة مانغي بريدج إلى نشوء بعض التوترات محليا.

١٨ - وفي الوقت ذاته، يواصل جيش سيراليون برنامج التدريب وإعادة الهيكلة. وأوضحت حكومة المملكة المتحدة والأمم المتحدة أنها ستمدد خططها القصيرة الأجل المتعلقة بالمساعدة في مجال التدريب إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبدأت أيضا قوات جيش سيراليون، في أعقاب تدريباتها الأولية، في الانتشار إلى القطاع الريفي. وأعيد تكليف لواء جيش سيراليون، الذي كان قد نُشر في منطقة لونغي، بالعمل في منطقة ماسياكا. وتتولى حماية منطقة لونغي منذئذ قوة أصغر حجما.

١٩ - ومن المهم مواصلة تعزيز التنسيق بين البعثة وجيش سيراليون. وتواصل البعثة الاتصال بجيش سيراليون وفرقة العمل التابعة للمملكة المتحدة من خلال الإحاطات اليومية والاجتماع الذي يعقد كل أسبوعين بين رئيس أركان دفاع جيش سيراليون، ونائب وزير الدفاع ومنسق قوة الدفاع المدني، وقائد قوة البعثة ونائبه، وقائد فرقة العمل التابعة للمملكة المتحدة. وعلى إثر هذه الاتصالات، من المتوقع أن يستلم جيش سيراليون تدريجيا المسؤوليات الأمنية من البعثة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وأقامت البعثة أيضا آلية للاتصال لتجنب أي مخاطر أمنية قد تواجهها البعثة نتيجة للأنشطة التي يقوم بها الجيش الغيني خاصة في مقاطعتي كامبيا وكيلاهون.

٢٠ - ونتيجة للتحسن التدريجي في الحالة الأمنية في أرجاء البلد، واصلت الحكومة تخفيض ساعات حظر التجول ساعة واحدة. وخفضت البعثة أيضا إلى حد كبير عدد نقاط التفتيش التابعة لها في فريتاون وزادت من عدد الدوريات الليلية بالشوارع الرئيسية. وفي حين أن تهديد المتمردين لفريتاون بعيد الآن، فإن ارتفاع معدل الجريمة، خاصة

البلد. ومن بين الشروط الحاسمة في هذا الصدد أن تقوم الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني كلتاهما بعملية نزع السلاح والتسريح بصورة موثوقة. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون ثمة حاجة للدعم من جميع العناصر الفاعلة الرئيسية لإجراء حملة إعلامية مكثفة.

١٦ - وسيتعين على اللجنة الانتخابية أيضا معالجة عدة قضايا حاسمة، من بينها اختيار نظام انتخابي؛ واستعراض قانون الانتخابات؛ وإعادة تخطيط حدود الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع؛ وتسجيل الناخبين، وطبع بطاقات الانتخاب؛ وحشد الدعم في مجالي النقل والإمداد والمال. وقد واصلت البعثة اتصالاتها المنتظمة بلجنة الانتخابات وتقوم الآن بالتخطيط لاحتمال توسيع نطاق دورها في دعم عمليات التحضير للانتخابات وإجرائها في الوقت المطلوب. وريثما تظهر نتيجة بعثة التقييم الانتخابي، التي أعترزم إرسالها قريبا إلى سيراليون، أرى أن توسيع نطاق دور البعثة هذا قد يستلزم إنشاء عنصر انتخابي خاص داخل البعثة. وسيكون من شأن هذا العنصر أن يوفر، من بين أمور أخرى، المساعدة للجنة سيراليون الانتخابية من خلال تقديم المشورة الفنية، وحشد الدعم في مجالي النقل والإمداد والمال، والتربية الوطنية. وهناك حاليا موظف للانتخابات مكلف بالعمل في قسم الشؤون المدنية بالبعثة.

ثالثا - الحالة العسكرية والأمنية

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر سريان وقف إطلاق النار في البلد وظلت الحالة العسكرية والأمنية هادئة نسبيا. بيد أن البعثة واصلت تلقي أنباء عن حدوث قتال على مناطق الحدود مع غينيا، وقيام عمليات عسكرية غينية ضد مواقع الجبهة الثورية المتحدة في منطقة كامبيا ردا على هجمات المتمردين عبر الحدود. وأدت أيضا محاولات جيش

٢٣ - وأعربت حكومة سيراليون عن قلقها إزاء الخسائر في الأرواح بين السكان المدنيين وفي الممتلكات نتيجة لهذا النشاط العسكري. وأنشئت لهذا الغرض هيئة عسكرية مشتركة بين غينيا وسيراليون، لكفالة تجنب القوات الغينية إحداث خسائر بين المدنيين خلال عملياتها العسكرية التي تشنها ضد مواقع الجبهة المتحدة الثورية. وأنا أرحب بهذه المبادرة وأحث جميع المعنيين على أن يمارسوا ضبط النفس لتجنب إحداث معاناة فيما بين السكان المدنيين.

٢٤ - وفي محاولة لوقف المزيد من التصاعد في الصراع على الحدود الغينية مع سيراليون وليبيريا، أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص بأن يجتمع مع قادة غينيا وليبيريا، ومع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لينقل قلق مجلس الأمن حيال اتساع نطاق الأزمة. وبناء عليه، اجتمع السيد أدنجي مع لانسانا كونته رئيس غينيا يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وحثه على اغتنام فرصة اجتماع القمة الرابع والعشرين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في باماكو لإجراء حوار مع شارلز تاييلور، رئيس ليبيريا، بيد أن الرئيس كونته لم يحضر اجتماع القمة. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ممثلي الخاص بالرئيس تاييلور وحثه على اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الصراع المتصاعد. وأهاب أيضا بالرئيس الليبيري التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إيجاد تسوية. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس عمر ألفا كوناري رئيس مالي، الذي أبلغه بأن الرئيسين كونته وتاييلور قبلا فكرة عقد اجتماع قمة مصغر لمعالجة الصراع الدائر على الحدود، وأن السلطات الغينية أعربت عن استعدادها للسماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنقل اللاجئين المحصورين في المخيمات الانتقالية داخل غينيا إلى موقع آخر قبل إعادتهم إلى وطنهم.

عمليات السطو المسلح، أخذ يشكل مصدرا خطيرا من مصادر انعدام الأمن.

٢١ - وفي الوقت ذاته، ما زالت الأنباء ترد عن حدوث بعض حوادث الابتزاز على نقاط التفتيش التابعة لقوة الدفاع المدني. فقد وقع حادث خطير في نقطة تقاطع مويامبا عندما قام المقاتلون التابعون لقوة الدفاع المدني بالاستيلاء بالقوة من جنود الوحدة الغينية على صندوق ذخيرة كان قد صودر في السابق خلال عملية تفتيش لمركبة مدنية. وخلال الحادث، هددت عناصر قوة الدفاع المدني باستخدام أسلحتها ضد أفراد حفظ السلام. ومن الجدير بالملاحظة أنه يجري الآن إعادة تنظيم قوة الدفاع المدني، وأن من الجائز أن إعادة الهيكلة قد أدت إلى انقسامات داخلية قد تفضي إلى المزيد من الصعوبات.

رابعا - الجوانب الإقليمية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصاعد القتال في المناطق على طول حدود سيراليون مع غينيا، خاصة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وردا على الهجمات عبر الحدود كثفت القوات الغينية من القصف وشنت طائرات الهليكوبتر المسلحة هجمات على مواقع يشتبه في تبعية للجبهة المتحدة الثورية داخل عمق سيراليون في منطقتي كامبيا وروكوب، مما أدى إلى وقوع ضحايا بين المدنيين وتدفق المشردين داخليا بأعداد كبيرة. وتلقت البعثة أنباء عن قيام الجبهة المتحدة الثورية بتجنيد أفراد في منطقة كوينادوغو للقتال داخل غينيا. ووردت أنباء أيضا عن قيام الجبهة بمحشد القوات والمركبات على الطرق الرئيسية المؤدية إلى غينيا شرق كابالا وفي منطقة كواندو. وكانت هناك أيضا أنباء عن غارات ليبيريا قامت بها عناصر مسلحة. وتتهم حكومة ليبيريا غينيا بتقديم الدعم لهذه العناصر المسلحة.

ادعت في ٧ شباط/فبراير أن بوكاري غادر ليبيريا وأن مكتب الاتصال التابع للجبهة المتحدة الثورية في مونروفيا أغلق رسمياً. ولا يُعرف مكان وجود بوكاري حالياً.

٢٨ - وفي القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس، عرض مجلس الأمن الخطوات المحددة التي يتعين على حكومة ليبيريا اتخاذها بهدف إنهاء دعمها للجبهة المتحدة الثورية وغيرها من الجماعات المتمردة المسلحة في المنطقة. ومن شأن هذه الخطوات، إذا اتخذت، أن تقود إلى إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام في سيراليون. واستجابة لقرار مجلس الأمن، أعلنت حكومة ليبيريا في ٧ شباط/فبراير أنها أبطلت تسجيل جميع الطائرات تحت العلم الليبيري وأقالت مدير الطيران المدني التابع لها. وأمرت المصرف المركزي الليبيري وقف إصدار رخص تصدير الماس لمدة ١٢٠ يوماً بغية تمكين السلطات الليبيرية من إقامة نظام إصدار شهادة المنشأ

٢٩ - وقد أدى اشتداد القتال على حدود غينيا إلى ازدياد القلق الدولي إزاء مصير لاجئي سيراليون وليبيريا في هذه المناطق. وزار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد رود لوبيز، المنطقة دون الإقليمية في الفترة من ١١ إلى ١٩ شباط/فبراير لمناقشة ترتيبات الوصول إلى اللاجئين المتضررين وتهيئة ظروف إعادتهم إلى أوطانهم. وقد وافيت مجلس الأمن بالنتائج التي توصل إليها المفوض السامي وبتوصياته، التي ناقشها هو أيضاً في اجتماع مجلس الأمن في ٨ آذار/مارس. وفي الوقت الراهن، تتمثل أولويات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العمل على الوصول إلى اللاجئين ونقلهم إلى مناطق تتسم بأمن نسبي في غينيا، والسعي في الوقت ذاته إلى الحصول على الالتزامات الضرورية من الحكومات المعنية فضلاً عن الجبهة المتحدة الثورية لتيسير عودة اللاجئين إلى سيراليون في ظروف آمنة وفي الوقت المناسب. وأكدت مفوضية الأمم المتحدة أن أي

وللأسف، لم يعقد اجتماع القمة المصغر وما زالت الصعوبة تكثف العلاقات بين غينيا وليبيريا.

٢٥ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشر قوة فاصلة قوامها ١٧٩٦ فرداً على طول الحدود بين سيراليون وغينيا وليبيريا. وتشمل الولاية المقترحة للقوة رصد مناطق الحدود؛ والقضاء على الجماعات المسلحة غير النظامية؛ وتيسير حركة الأفراد، والسلع والخدمات؛ وكفالة أمن اللاجئين والمشردين داخلياً؛ وتهيئة بيئة تفضي إلى تقديم المساعدة الإنسانية. ومن الواضح أن القوة المتوخاة ستتطلب دعماً كبيراً ومستمرًا من المجتمع الدولي. وستواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة تقديم الخبرة التقنية في التخطيط لتشكيل قوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إذا ما طلب منها ذلك.

٢٦ - وتناقش حالياً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاقي مركز القوات مع غينيا وليبيريا على حد سواء. وفي حين أوضحت ليبيريا أنها ستقبل نشر القوة الفاصلة داخل إقليمها، كانت غينيا قد أعلنت في السابق أنها لن تكون على استعداد لقبول نشر القوة ما لم يفرض مجلس الأمن جزاءات على ليبيريا. وعلى أي حال، سيكون من الضروري وضع خيارات شاملة وقابلة للتطبيق لمعالجة القضايا الأمنية الخطيرة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٢٧ - وتحت ضغط متزايد من المجتمع الدولي، أعلنت حكومة ليبيريا في ١٢ كانون الثاني/يناير تخليها عن دعم الجبهة المتحدة الثورية ودعتها إلى إلقاء سلاحها. كما أعلنت حكومة ليبيريا في سياق ما أسمته سياسة "فك الارتباط" عن طرد القائد الميداني للجبهة المتحدة الثورية سابقاً سام بوكاري من ليبيريا فضلاً عن جميع الأشخاص المرتبطين بالجبهة. وبعد فترة وجيزة، بعثت حكومة سيراليون برسالة إلى الرئيس تايلور تلتزم فيها تسليم بوكاري. بيد أن ليبيريا

قبل أن يتسنى إجراء الاستعراض. وقد أحاط الوزراء علما بالتوصية وشددوا على ضرورة انتشار البعثة في سائر أنحاء البلد من أجل تيسير التنفيذ الفعال لاتفاق أبوجا. وأيد قرار الوزراء رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال اجتماع القمة الذي عقد في باماكو في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

٣٢ - وأقام ممثلي الخاص اتصالات منتظمة بزعماء الجماعة الاقتصادية وأعضائها. كما عينت الجماعة الاقتصادية العقيد محمان توري من مالي ممثلاً خاصاً لها في سيراليون، مما يكفل تعزيز تعاون الجماعة مع الأمم المتحدة، ومن المأمول أن يقيم السيد توري مكتبه في فريتاون قريباً.

٣٣ - وكما قد يعلم مجلس الأمن، فقد أرسلت بعثة مشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا في الفترة ما بين ٨ و ٢٦ آذار/مارس. وكان هدفها الرئيسي تقييم الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في غرب أفريقيا وتقديم توصيات بشأن تنسيق استجابة الأمم المتحدة للمشاكل المختلفة التي تواجهها المنطقة، آخذة بعين الاعتبار المبادرات التي يجري تنفيذها أو اقتراحها من قبل مختلف الأطراف. وستشمل البعثة المشتركة بين الوكالات مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. كما ستضم ممثلاً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

خامساً - أنشطة البعثة ومركزها

الانتشار العسكري

٣٤ - كان القوام العسكري للبعثة في ١٢ آذار/مارس يبلغ ١٢٨ ١٠ فرداً (انظر المرفق الأول) وقد اكتمل تعويض الوحدات الأردنية والهندية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. ووصل الجزء المتقدم من الكتيبة الثالثة من بنغلاديش إلى منطقة البعثة في أواسط شباط/فبراير وبدأ الجزء المركزي ووحدات الدعم بالوصول في ٩ آذار/مارس. كما أن

خطوة لإعادة اللاجئين إلى ديارهم يجب أن تقوم أولاً على اختيار عن علم وإرادة حرة من جانب اللاجئين أنفسهم.

٣٥ - وبعد عقد عدة اجتماعات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تدرس الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون دراسة متأنية مختلف الخيارات فيما يتعلق بعودة اللاجئين من غينيا إلى سيراليون، بما في ذلك إمكانية إعادتهم براً من غينيا عن طريق مقاطعة كامبيا. وتخطط مفوضية الأمم المتحدة لعد هؤلاء اللاجئين الذين قد يعربون عن رغبتهم في الإفادة من هذا الخيار في أقرب وقت تسمح به الظروف. على أنه لا ينتظر أن تجري العودة على نطاق واسع في المستقبل القريب لأن هذا يمكن أن يحدث ضغطاً إضافياً على الهياكل الأساسية بسيراليون. وفي الوقت الراهن، ستواصل البعثة الانتشار وفقاً لتصورها للعمليات، الأمر الذي هو خليف بأن يجعل من الممكن الوصول إلى مناطق أوسع داخل سيراليون فيتيح عودة اللاجئين والمشردين داخلياً. كما يتوخى التصور الحالي للعمليات الانتشار في مناطق الحدود الرئيسية، رهناً بتوفر الجنود، مما سيسهل عودة اللاجئين.

التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف الرئيسية الأخرى

٣٦ - كان من المتوقع، وفقاً لاتفاق أبوجا، أن تقوم حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة بعقد اجتماع لاستعراض تنفيذ الاتفاق بعد مرور ٣٠ يوماً من بدء نفاذه. وفي هذا الصدد، أوصى ممثلي الخاص الاجتماع الوزاري لوساطة الجماعة الاقتصادية ومجلس الأمن، المعقود في باماكو يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بضرورة إتاحة مزيد من الوقت لتمكين البعثة من اختبار التزام الجبهة المتحدة الثورية بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، وذلك

حماية قوات الأمم المتحدة. كما نشطت الأفرقة جليها في مجال تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح. وتضم البعثة حاليا ٢٤٤ مراقبا عسكريا، غير أن خطة استئناف أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستتطلب إعادة هذا العدد إلى القوام المأذون به البالغ ٢٦٠ فردا.

الشرطة المدنية

٣٨ - واصل عنصر الشرطة المدنية التابعة للبعثة أنشطته بالتركيز على إسداء المشورة لقوة الشرطة التابعة لسيراليون وتقديم المساعدة في اختيار أفراد الشرطة الجدد والتدريب وتقديم المشورة التقنية في مجال إعادة تشكيل قوة الشرطة. وقد افتتحت مدرسة إقليمية جديدة لتدريب الشرطة في كينما بالإقليم الشرقي. بمساعدة مستشاري الشرطة التابعين للبعثة وفريق الكمنولث. ويجري حاليا النظر في إمكانية فتح مدرسة إقليمية أخرى في بو. كما اقترح مستشارو الشرطة المدنية التابعون للأمم المتحدة مشاريع ترمي إلى تحسين ظروف خدمة الشرطة المحلية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لسيراليون. وتشمل هذه المشاريع إنشاء مركز للشرطة قرب كيسي في المنطقة الغربية من فريتاون وتحديد مركز للشرطة في دارو، وإعادة بناء مركز للشرطة في تقاطع روغيري، وإصلاح مرافق المخفر المركزي للشرطة في فريتاون.

٣٩ - ويضطلع مستشارو الشرطة التابعون للأمم المتحدة في منطقة فريتاون بمجموعة عريضة من الأنشطة تشمل رصد السجون والاتصال بمقر شرطة سيراليون، وتدريب الموظفين في المسائل الأمنية أثناء الانتخابات، وإلحاق مستشارين بأفرقة الشرطة في منطقة فريتاون. وأعتزم رفع عدد مستشاري الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة إلى القوام المأذون به البالغ ٦٠ مستشارا للشرطة المدنية، وذلك من أجل الوفاء بالحاجة إلى نشر ضباط الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة في

الوصول المتوقع لوحدة تابعة للطيران الأوكراني سيساهم في تعزيز القدرة العسكرية للقوة. وقد وصلت كتيبة الصيانة والتدريب الأوكرانية إلى سيراليون وبدأ تدريب مختلف الوحدات بشأن تشغيل ناقلات الأفراد المدرعة وغيرها من المركبات. وبعد وصول هذه التعزيزات، يتوقع أن يبلغ قوام البعثة حوالي ١٢ ٧٠٠ فرد عسكري في نهاية آذار/مارس.

٣٥ - وقد استأنفت البعثة والأمانة العامة في نيويورك جهودهما من أجل كفالة الدعم اللازم من النقل والإمداد عن طريق الوسائل المتاحة للبلدان المساهمة بقوات والترتيبات التعاقدية وموارد الأمم المتحدة. وتجري إيلاء عناية خاصة لفعالية الموارد المتاحة لنظام المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي والدعم التعاقدي. وتقوم الأمانة العامة بمناقشة هذه المسائل مع البعثة وفي نيويورك على السواء، كما أنها تدرس الطرق والوسائل الكفيلة بنقل معدات الدعم التي تملكها البلدان الثالثة إلى بعض البلدان المساهمة حاليا بقوات كي تستخدمها.

٣٦ - ومع وصول قوات إضافية في الآونة الأخيرة، وطدت البعثة وجودها في جنوب وغرب البلد حيث اتخذت مواقع في كل من لونغي وبورت لوكو وتقاطع غوبريري وفريتاون وهاستينغي ومسيكا وبورمويامبا والميل ٩١ وكينما وجورو ودارو (انظر الخارطة). كما شرعت البعثة في تسيير دوريات معززة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية، كما بدأت الاستعدادات لتوسيع انتشارها في المناطق الأمامية. وفي الوقت ذاته، واصلت البعثة تعزيز تماسكها الداخلي وهيكل قيادتها.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت أفرقة المراقبين العسكريين اجتماعات منتظمة مع الجبهة المتحدة الثورية، ولا سيما الأفرقة المتواجدة في لوكو ومويامبا والميل ٩١ وكينما ودارو. وقد جرت هذه الاجتماعات تحت

أن يجري الانتخاب في الأقاليم الأخرى، ولا سيما الإقليم الشمالي والشرقي، حالما تسمح بذلك الحالة الأمنية.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت البعثة موظفيها للشؤون المدنية في الأقاليم الشمالية والشرقية والجنوبية والمنطقة الغربية. وقد شرع هؤلاء في إجراء اتصالات بالسلطات المحلية القائمة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات المانحة، وغيرها من الجماعات المتواجدة في الميدان. ومن شأن توفير الموارد اللازمة لأداء هيكل السلطة المحلية والتقليدية وظائفها أن ييسر بدرجة كبيرة الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومة على بسط سلطتها في سائر أقاليم البلاد. كما يجري إعداد موظفي الشؤون المدنية لتقديم المساعدة إلى الحكومة في مجال تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج لصالح المحاربين السابقين.

شواغل حقوق الإنسان

٤٤ - لقد زاد من تفاقم حالة حقوق الإنسان، الهشة أصلاً، في سيراليون الهجمات التي شنت عبر الحدود ضد غينيا ورد الجيش الغيني بالقنابل والهجمات عبر الحدود. وقد أفاد المشردون داخلياً الذين فروا من الهجمات المبلغ عنها بانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية، كما ارتكبتها الأفراد العسكريون الغينيون الذين يدعى قيامهم بنهب القرى وإحراقها وخطف عدد من الرجال الذين اعتبروهم أعضاء في الجبهة المتحدة الثورية أو متعاطفين معها.

٤٥ - ولا تزال التقارير ترد عن الادعاء بقيام الجبهة المتحدة الثورية بمضايقة المدنيين والتجنيد القسري للبالغين والأطفال من أجل القتال وأعمال السخرة. كما تواصل البعثة التحقيق في أي ادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ترتكبتها الجماعات العسكرية الأخرى، بما فيها جيش سيراليون وقوات الدفاع المدني.

مناطق إضافية في سائر أرجاء سيراليون مع تحسن الظروف الأمنية. ويبلغ قوام عنصر الشرطة المدنية حالياً ٣٣ موظفاً مدنياً.

الشؤون المدنية

٤٠ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون العمل مع السلطات في الجهود المبذولة من أجل بسط السلطة المدنية على جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتصدر الإشارة إلى عدم وجود إدارة مدنية كاملة بعد حتى في المناطق التي تنتشر فيها البعثة بما فيها المنطقة الغربية والإقليم الجنوبي وأجزاء من الإقليمين الشرقي والشمالي. وتواصل الحكومة اعتبار انعدام الموارد، بجانب الشواغل الأمنية، العامل الرئيسي الذي يعوقها عن إقامة إدارة مدنية كاملة في هذه المناطق.

٤١ - وكما وردت الإشارة آنفاً، يتمثل الهدف الرئيسي لانتشار البعثة في سائر أرجاء البلد في تيسير عودة الأوضاع الطبيعية وبسط سلطة الحكومة. وقد اجتمعت فرقة العمل المعنية باستعادة السلطة المدنية، برئاسة نائب الرئيس ألير جو دمي، لأول مرة هذه السنة يوم ٢٢ شباط/فبراير لمناقشة الاستعدادات الخاصة بنشر موظفي الحكومة في الأقاليم الجديدة. بمجرد انتشار البعثة في المناطق الأمامية. ومنذ ذلك التاريخ والفرقة تعقد اجتماعات أسبوعية بمشاركة البعثة. وأود أن أشجع الحكومة على وضع وتنفيذ خطة شاملة بمساعدة المجتمع الدولي من أجل بسط مؤسساتها في سائر أنحاء سيراليون فور انتشار البعثة.

٤٢ - ويتوقع أن يتم انتخاب الرؤساء السامين في مقاطعات بو وبوجيهون وموينما وبونتي الواقعة في الإقليم الجنوبي في الفترة ما بين أواخر آذار/مارس وأواسط نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد وضعت إجراءات هذه الانتخابات بدعم من حكومة المملكة المتحدة. ومن المتوقع

- ٤٦ - ولا يزال ٢٨٠ شخصا تقريبا، معظمهم من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية وأفراد الجماعات المسلحة الأخرى، رهن "الاعتقال المأمون" دون توجيه تهمة لهم بموجب سلطات الطوارئ التي أعلنتها الحكومة. وتقوم البعثة برصد ظروف الاحتجاز؛ ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ تولت هذه المهمة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقامت البعثة بتقييم الظروف القائمة في سجن فريتاوون المركزي على طريق بادنبا واعتبرتها غير مرضية تماما ولكن لم تجد دليلا على إساءة معاملة المحتجزين بدنيا. بيد أنه لم يتم إطلاع المحتجزين على وضعهم القانوني كما لم توضع في متناولهم المشورة القانونية.
- ٤٧ - وخلال كانون الأول/ديسمبر، أجرت البعثة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية الوطنية تدريبا نموذجيا في مجال حقوق الإنسان لجيش سيراليون المدرب حديثا. كما يتواصل تدريب حفظة السلام والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وتقوم البعثة حاليا بتقييم سبل توسيع ذلك التدريب ليشمل موظفي السجون.

حماية المرأة والطفل

- ٤٨ - بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مرحلة العمل الميداني من مشروع لجمع البيانات المتعلقة بمدى انتشار وعواقب العنف الجنسي المرتكب أثناء الحرب ضد النساء والأطفال في سيراليون. وستقوم البعثة، بالتعاون مع فريق تابع للمنظمة غير الحكومية للأطباء المناصرين لحقوق الإنسان. والباحثين المحليين، بجمع المعلومات من النساء والفتيات في مخيمات المشردين داخليا عبر أقاليم البلد لتحديد نطاق العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وسوف تستخدم البيانات في الدعوة إلى توفير حماية وبرمجة أفضل في أرض الواقع. كما سيتم تبادل تلك المعلومات، حسب الاقتضاء، مع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة المقترحة.
- ٤٩ - وما زال معالو المحاربين السابقين يشكلون فئة ضعيفة تتطلب حماية ودعمًا معززين عن طريق عملية إعادة الإدماج. وقد أثر هذا الموضوع في استعراض البنك الدولي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتناقش البعثة كيفية تلبية احتياجات الحماية والمساعدة الفورية والطويلة الأجل لهذه الفئة الضعيفة مع اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية لإعادة التأهيل والتوطين والإعمار، ووكالات التنفيذ المحتملة.
- ٥٠ - وقد أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع وكالات حماية الطفل، عددا من الموظفين إلى لونغي ومخيمات المشردين داخليا وبعض المدن الواقعة على الحدود للقيام بتسجيل الأطفال وتجهيز طلبات الأسر من أجل اقتفاء أثر الأطفال المفقودين. ويجري التصدي في هذه العملية للمسائل المتعلقة بحماية الطفل بما في ذلك الأطفال العزل، والشباب من رؤساء الأسر، والمحاربون السابقون الأطفال، والأسر وحيدة الوالد.
- ٥١ - وفي إثر بعض الادعاءات بتورط أفراد الأمم المتحدة في الاعتداء على النساء والقاصرات، شرعت البعثة في إجراء تحقيقات مستفيضة في جميع المناطق التي ينتشر فيها حفظة السلام حاليا. وتجري تلك التحقيقات بالتعاون مع العاملين في مجال حماية الطفل. ولم تثبت حتى الآن صحة أية ادعاءات بالاعتداء. بيد أن التحقيقات ستواصل على نحو نشط وسوف تتخذ إجراءات تأديبية فورية إذا ما أقيم الدليل على أي حالة من تلك الحالات. وفي الوقت ذاته، تواصل البعثة توعية جميع أفرادها باحتياجات النساء والأطفال إلى الحماية الخاصة، فضلا عن الحاجة إلى الحؤول دون تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة حقوق الإنسان

فريق استشاري لإعداد تعليق للحكومة بشأن مشروع النظام التأسيسي. وقد اجتمع الفريق، الذي تشارك فيه البعثة، مرتين وسيقدم تقريراً في وقت قريب إلى النائب العام، إثر إجراء مشاورات مع المستشار الخاص للمفوض السامي لحقوق الإنسان المعني بالمؤسسات الوطنية.

٥٤ - وفي إثر تقديم تقرير الأمين العام عن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون (S/2000/915)، تبادل مجلس الأمن والأمين العام الآراء بشأن ذلك، مما أسفر عن إدخال تعديلات على مشروع الاتفاق مع حكومة سيراليون ومشروع النظام الأساسي للمحكمة (S/2000/1234 و S/2001/40 و S/2001/95). وقد استشيرت حكومة سيراليون في هذه التغييرات وأعربت للمستشار القانوني للأمم المتحدة عن استعدادها لقبول هذين النصين وذلك في رسالتها المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١. وبما أن إنشاء المحكمة الخاصة ومزاولة عملها سيتوقف على توفر موارد مالية كبيرة، فسوف أوجه في وقت قريب نداء إلى جميع الدول للمساهمة في تمويل عمل المحكمة الخاصة.

الإعلام

٥٥ - منذ تقرير الأخير، عززت البعثة قدرتها على نشر المعلومات الرامية إلى تعزيز عملية السلام. وتقوم البعثة بتنفيذ استراتيجية إعلامية لزيادة تفهم الجمهور لمهمتها، فضلاً عن الأنشطة المنفذة في إطار التصور المنقح للعمليات، الوارد بيانه في الفرع السادس أدناه. ويتمثل الموضوع الرئيسي للاستراتيجية في التعريف بالجهود العنصرين المدني والعسكري التابعين للبعثة في مجال تيسير عملية السلام في سيراليون، وإلقاء الضوء على العمليات الجارية إلى جانب إنجازات البعثة، وذلك للمساعدة على حشد تأييد الجمهور للبعثة وعملية السلام. كما ستظل البعثة على اتصال وثيق باللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وستتيح وسائلها لجهود الإعلام والتوعية من أجل تعزيز برنامج نزع

٥٢ - يجري حالياً اتخاذ عدد من المبادرات الرامية إلى التحضير لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في وقت مبكر. وقد دعا ممثلي الخاص إلى تقديم الطلبات فيما يتعلق بالأعضاء الوطنيين الأربعة للجنة وسيبحث بتوصياته إلى رئيس سيراليون، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للجنة. وفي الوقت ذاته، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البحث عن الأعضاء الدوليين الثلاثة في اللجنة وعززت دعمها للجنة من أجل أن تؤخذ في الحسبان العملية التي تفضي إلى إنشاء المحكمة الخاصة. وتقوم البعثة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بدراسة الطرق المناسبة التي تمكن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة من كفالة الحماية المناسبة للأطفال بوصفهم ضحايا وشهود ومقترفين. وسوف تناقش العلاقة بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة، بما فيها حماية الشهود وحملات التوعية، في اجتماع مائدة مستديرة يعقد في المستقبل القريب وتشارك فيه البعثة ومكتب الشؤون القانونية في سيراليون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحكومة سيراليون والخبراء الدوليين والمجتمع المدني. كما بدأ تنفيذ مشروع بحثي بشأن الأشكال التقليدية لحل النزاعات والمصالحة في سيراليون. وشرع في برنامج للتوعية بالاشتراك مع المجتمع المدني السيراليوني، وذلك باستخدام إذاعة البعثة إلى جانب وسائل أخرى.

٥٣ - وقد نظمت البعثة في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ حلقة عمل تشاورية في موضوع لجنة حقوق الإنسان الوطنية المقترحة، وهي الحلقة التي قدم فيها النائب العام مشروع التشريع اللازم الذي ناقشه بإسهام المشاركين المدعوون الأربعة الممثلون للحكومة والمجتمع المدني وجهاز القضاء والمهنة القانونية ووسائل الإعلام وممثلي مختلف مناطق البلد. وفي ختام حلقة العمل، شكّل

للأمم المتحدة، وممثلي الوكالات الإنسانية، في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، فضلا عن نشر الأفراد التابعين للحكومة، وأصولها، بغية إقامة وتدعيم سلطة الدولة والخدمات الأساسية في تلك المناطق. ومن الواضح أن النجاح في تنفيذ هذا المفهوم سيتوقف كثيرا على توفر الموارد العسكرية للأمم المتحدة، ويتوقف، بنفس القدر، على مدى تنسيق هذه الجهود المتآزرة بين مختلف العناصر الفاعلة المعنية.

٦٠ - وفي إطار تحرك البعثة ونشرها في المناطق الأممية، فإنها ستواصل إعداد التوقعات المتعلقة بقوامها العسكري اللازم، وتصميمها على ردع أي محاولة لاستعمال القوة ضد الأمم المتحدة وولايتها في سيراليون. وقواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة تتيح لها أن ترد بقوة على أي هجوم أو التهديد بشن هجوم، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الرد الإجهاضي. وتواصل الوحدات العسكرية للبعثة الحصول على التدريب في مجال تطبيق هذه القواعد من أجل ضمان تطبيقها بصورة موحدة.

٦١ - وسيتم نشر البعثة في المناطق الأممية على مراحل، وستكون هذه المراحل مرتبطة بصورة وثيقة بوصول ونشر قوة إضافية. وفي المرحلة الأولى، الجارية حاليا، تقوم البعثة بتوسيع منطقة عملياتها عن طريق القيام بدوريات معززة على مسافات بعيدة داخل المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. وقد وصلت هذه الدوريات إلى مدينة ماكيي شمالا، وتقاطع بندو شرقا، كما اشتملت على بقاء قوات الأمم المتحدة طوال الليل عدة مرات في منطقة ماكيي. وبالإضافة إلى القيام بالدوريات الروتينية، تهدف البعثة إلى القيام بدوريتين اثنتين أسبوعيا لكل كتيبة وتتألف كل دورية من أفراد سرية واحدة. وستظل الدوريات المعززة تشكل عنصرا أساسيا في مفهوم العمليات وسيجري التوسع فيها تدريجيا لتشمل جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى زيادة عدد الدوريات، ستواصل البعثة إقامة الاتصال والتعامل مع الجبهة

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع معدل الأمية في البلد.

٥٦ - وعلاوة على جهود التوعية المنتظمة في أوساط السكان، تعزز البعثة الشروع في إقامة تفاعل أوثق مع المدرسين والشباب والحامين ونقابات العمل والتجار والجماعات المحلية الأخرى. كما تعمل البعثة على تحسين علاقاتها مع وسائل الإعلام المحلية والدولية عن طريق عقد اجتماعات منتظمة للإحاطة الإعلامية فضلا عن تنظيم زيارات إلى المناطق التي ينتشر بها حفظة السلام خارج فريتاون.

سادسا - مفهوم العمليات

٥٧ - نقحت البعثة مفهوم العمليات الخاص بها، على النحو الذي عرضته في تقريرها السادس (S/2000/832)، المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠)، لكي يأخذ في الاعتبار اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار، والتغيرات التي طرأت على الهيكل العسكري للبعثة، والظروف على أرض الواقع. وجرى التشاور مع البلدان المساهمة بقوات بشأن هذا المفهوم المنقح خلال عدة اجتماعات عقدت مع الأمانة العامة.

٥٨ - ولا تزال الأهداف الرئيسية للبعثة في سيراليون تتمثل في تقديم المساعدة للجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لبسط سلطتها، واستعادة القانون والنظام، وتحقيق استقرار الأحوال تدريجيا في جميع أنحاء البلد، والمساعدة في تعزيز عملية سياسية يكون من شأنها أن تؤدي إلى تحديد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والقيام، في الموعد المناسب، بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٥٩ - ويُدمج مفهوم عمليات البعثة، في صورته المستكملة، بين الجوانب العسكرية والجوانب المدنية، ويتوخى القيام، على مراحل متتالية، بنشر قوات البعثة، وموظفي عناصر للشؤون المدنية، والشرطة المدنية، وحقوق الإنسان، التابعين

من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات. بيد أنه من السابق لأوانه تقرير ما إذا كان هذا التوسع في منطقة انتشار البعثة سيتطلب قوات إضافية. وإنني أعتزم إبقاء الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في سيراليون وفي المنطقة دون الإقليمية قيد الاستعراض الدقيق، والرجوع إلى مجلس الأمن بتوصيات بشأن القوام الملائم للبعثة. وأعتزم أيضا أن أجري مشاورات وثيقة مع البلدان المساهمة بقوات في كل مراحل هذه العملية.

٦٥ - ومنذ صدور تقريرى السابق، واصلت بذل الجهود التماسا لتقديم المساهمات المطلوبة بصورة ملحة إلى البعثة من القوات الإضافية التي تكون على درجة جيدة من التدريب والتجهيز. وأعرب العديد من البلدان التي يُحتمل أن تساهم بقوات عن اهتمامها القوي بالمشاركة في توفير القوات والموارد العسكرية الأخرى من أجل العمل مع البعثة، كما قام العديد من هذه البلدان بإيفاد أفرقة استطلاع إلى مكان البعثة. وتجري الأمانة العامة مناقشة مع هذه البلدان ومع الدول الأعضاء الأخرى بشأن طرائق مشاركتها، ويحدوني الأمل في اختتام هذه المناقشات في القريب العاجل. وحينما يتم نشر هذه الوحدات الجديدة في سيراليون، سيصل مجموع القوام العسكري للبعثة إلى مستوى يناهز ١٧ ٥٠٠ فرد.

٦٦ - وستمكن القدرة العسكرية المناظرة لهذا المستوى البعثة من إحراز تقدم كبير في الانتشار إلى المناطق الأمامية، ولا سيما إلى مناطق إنتاج الماس. وكما أشرت في تقاريرى السابقة، فإن البعثة ستحتاج إلى ما يصل إلى ٢٠ ٥٠٠ فرد عسكري من أجل حُسن نهوضها بالمهام التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٣١٣ (٢٠٠٠)، ومساعدة الحكومة في استعادة سيطرتها على الموارد الطبيعية لسيراليون وعلى المناطق الحدودية الرئيسية.

الثورية الموحدة على مختلف المستويات الملائمة في جميع القطاعات. وستواصل البعثة أيضا الاضطلاع بالمشاريع المجتمعية، بما في ذلك المهام الهندسية الصغيرة التي سيجري تنفيذها جنبا إلى جنب مع توسيع نطاق الدوريات.

٦٢ - وعقب وصول التعزيزات الكبيرة التي وفرتها الكتيبة الثالثة ووحدات الدعم المقدمة من بنغلاديش، من المتوقع أن تتوفر للبعثة القدرة العسكرية على الدخول في المرحلة الثانية من الانتشار في المناطق الأمامية وذلك بتوسيع نطاق وجودها الدائم ليشمل مناطق لونسار، وماغبوراك، وماكين، وييلي، وتقاطع مانو. وسيكفل هذا الانتشار، الذي من المتوقع أن يبدأ في أواسط آذار/مارس، حرية الحركة على طرق الإمداد بين الشرق والغرب، كما سيهيئ الظروف اللازمة لاستئناف المقاتلين السابقين عملية نزع السلاح والتسريح بصورة منظمة. وفي الوقت نفسه، سيستمر الاضطلاع بالدوريات في تجاه مناطق بومبونا، وكابالا، وكامبيا وكيلاهون، وداخل هذه المناطق. وأوضحت البعثة أنها تتوقع من الجبهة المتحدة الثورية أن تزيل نقاط التفتيش التابعة لها وأن تعد العدة لترع سلاحها، حيث ستقوم البعثة، والحكومة، في وقت لاحق، بتولي مسؤولية توفير الأمن في هذه المناطق.

٦٣ - وفي المرحلة الثالثة، ورهنا بتوفر القوات وإجراء مشاورات أخرى مع البلدان المساهمة بقوات، ستقوم البعثة بمحاولة الانتشار في المناطق الأمامية تجاه مناطق إنتاج الماس وبعض مناطق الحدود. ومن المتوقع أن يوفر هذا الانتشار الأمن اللازم للاضطلاع ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل منظم في تلك المناطق، وبسط سلطة الحكومة وتقديم خدماتها الأساسية وحافزا إضافيا لعودة اللاجئين إلى سيراليون.

٦٤ - وفي المرحلة التالية، قد تحتاج البعثة إلى أن يكون لها وجود في جميع المدن والمناطق الرئيسية عبر إقليم سيراليون

سابعاً - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

حالة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٩ - منذ وقوع الأحداث في أيار/مايو ٢٠٠٠، واصل عدد من المقاتلين السابقين التقدم فرادى لترفع سلاحهم. وقد سرح حوالي ٨٠٠ ١ من المقاتلين السابقين من مختلف الفصائل، بما في ذلك حوالي ٦٠٠ من الجبهة المتحدة الثورية، وأدخلوا في برامج إعادة الإدماج. وحتى اليوم، نزع سلاح وسرح ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ مقاتل سابق، فيما نزع سلاح حوالي ٧ ٥٠٠ مقاتل سابق، لكنهم لم يسرحوا. وتضم الفئة الأخيرة ٦ ٩٠٠ مقاتل سابق يريدون الانخراط مجدداً في الجيش، و ٦٠٠ مقاتل سابق طفل. ونظراً لاندلاع أعمال القتال في أيار/مايو ٢٠٠٠، لم يكن في الإمكان إتمام تخريج ٣ ٥٠٠ مقاتل سابق، من أصل ٢٠ ٠٠٠ مقاتل سابق مسرح، من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحسب مصادر الحكومة، ما زال يتعين نزع سلاح حوالي ٢٨ ٠٠٠ مقاتل سابق، بما في ذلك المقاتلون الذين أعيد تسليحهم أثناء أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠، ولا سيما من الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني.

٧٠ - وفي أواخر شباط/فبراير، أجرى فريق يضم ممثلين عن البنك الدولي، والأمم المتحدة، وكبار المانحين، سلسلة مناقشات مع مسؤولين حكوميين، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، وجهات أخرى معنية بالأمر. وكان الغرض من هذه المناقشات هو الوقوف على مدى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الرئيسية التي قدمتها بعثة استعراض مستقلة عقدت في الفترة من أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وكانت النتائج التي خرج بها الفريق إيجابية على العموم. ومنذئذ أحرزت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لترفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وسائر الشركاء الرئيسيين، تقدماً كبيراً في تبسيط

٦٧ - وفي هذا الصدد، أود أن أشدد أيضاً على ما تتحمله الحكومة من مسؤولية خاصة فيما يتعلق بنشر إدارتها وإعادة بناء مؤسساتها في أعقاب النشر الأمامي للبعثة. وفي رأيي أن النشر الأمامي لأفراد البعثة لن يحقق أي غرض ما لم يتبعه بسط لسلطة الدولة يتسم بحسن التخطيط والتنفيذ، وتسليم مسؤوليات الأمن تدريجياً إلى القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القوانين في ذلك البلد. وهذه الأنشطة، التي ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن وأن تجري متابعتها بنشاط، ستساعد أيضاً المجتمع الدولي على النظر في تعديل مشاركته في عملية حفظ السلام وتركيز موارد قيمة على أغراض التنمية والمساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة الحيوية. وسيكون أيضاً من شأن إقرار الأمن، وعودة المسؤولين الحكوميين، واستئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بصورة عادية في المناطق التي تسيطر عليها الآن الجبهة المتحدة الثورية أن ييسر من عودة اللاجئين السيراليونيين والمشردين داخلياً إلى قراهم ومدنهم الأصلية.

٦٨ - وفي هذا الصدد، قررت تعيين السيد آلان دوس نائباً للممثل الخاص في سيراليون، وسيتولى مسؤوليات معينة فيما يتعلق بتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم وتشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل بسط وتثبيت سلطتها في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات وإجرائها في الموعد المناسب. وسيكفل السيد دوس أيضاً اتباع الأمم المتحدة نهجاً متسقاً دعماً لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيقوم نائب الممثل الخاص الجديد، وله تاريخ وظيفي بارز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ المسؤوليات المذكورة أعلاه جنباً إلى جنب مع المهام التي يقوم بها بوصفه المنسق المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الشؤون الإنسانية.

لذلك، شملت برامج إعادة الإدماج الحالية ٨٥٣ ٦ مقاتلا سابقا، كما تتوفر قدرة على إدراج عدد إضافي قدره ٣٠٠ ٤ مقاتلا سابقا في مشاريع إعادة الإدماج التي يمكن بدؤها عما قريب. غير أن هناك ألوفاً من المقاتلين السابقين الذين لم يقدوا إلى مراكز إعادة الإدماج الإقليمية والذين لا تعرف أماكن تواجدهم. لذا فإن هناك حاجة إلى الأخذ بآلية محسنة لتعقب تحركات المقاتلين السابقين وإلى كفالة أن يفيديوا تماماً من فرص إعادة الإدماج التي تتاح لهم.

٧٤ - وأتيحت فرص لمعالي المقاتلين السابقين، اتخذت شكل توفير ائتمانات صغيرة نفذ منها ١٠٠ ٢ ائتمان وما زال ٥٠٠ ائتمان آخر ينتظر التنفيذ. والمناقشات جارية أيضاً مع عدد من الشركاء الدوليين لاستحداث ٤٠٠ ١ فرصة عمل إضافية للمقاتلين السابقين في مجالات الزراعة والتدريب المهني وتنمية المشاريع الصغيرة، والتعليم الرسمي، والأشغال العامة.

٧٥ - ونزعت اللامركزية عن أنشطة إعادة الإدماج الحالية وأسندت إلى مراكز إقليمية تضم عدداً أكبر من الموظفين، وأدجت، ما أمكن، في البرامج الرامية لدعم المشردين داخليا وسائر الفئات الضعيفة. ووضعت الحكومة أيضاً برنامج مساعدةخصص للقادة الميدانيين من المستوى المتوسط في مختلف الجماعات المسلحة، ويتوقع أن يشكل حافزاً لهم على نزع أسلحتهم. وما فتئت اليونيسيف تضطلع بدور رئيسي في إعادة إدماج المقاتلين السابقين الأطفال. وقد تكون هناك حاجة إلى قيام الحكومة باتخاذ تدابير إضافية لتلبية احتياجات معالي المقاتلين السابقين ولكفالة قيام ربط مناسب بين أنشطة اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة الوطنية لإعادة التوطين وإعادة التأهيل والتعمير.

٧٦ - وعقب إجراء مزيد من المناقشات بين البعثة، وبين اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

وتسريع إدارة وعمليات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧١ - وعلى وجه الخصوص، قامت الحكومة بتجهيز معاملات وتسريح حوالي ٦٠٠ ١ مقاتل سابق كانوا قد بقوا في مراكز التسريح، الأمر الذي أدى إلى جعل هذه المراكز شبه خالية. ونتيجة لذلك تم إغلاق المعسكر في لونغي. وأنشأت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضاً مركز عمليات مشترك مع البعثة، وأدخلت عدداً من التحسينات على عملية تجهيز معاملات المقاتلين السابقين في مرحلتَي البرنامج المتعلقتين بنزع السلاح والتسريح. ووضعت الخطط التنفيذية لاستئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو المتوخى في اتفاق أبوجا؛ موضع التنفيذ، بما في ذلك تجديد المعسكرات القائمة وإعداد مراكز جديدة للتسريح. وتعتزم الحكومة الحفاظ على أن يكون الوقت الذي يقضيه المقاتلون السابقون في مراكز التسريح، قصيراً ما أمكن، على ألا تتجاوز فترة إقامتهم أسبوعين كحد أقصى.

٧٢ - وتم شراء كمية كبيرة من اللوازم لعملية استئناف كاملة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإضافة إلى ذلك، تعهد برنامج الأغذية العالمي بتوفير كمية كبيرة من الأغذية لدعم عملية البرنامج المذكور الجارية. ووفر مسبقاً في المنطقة دون الإقليمية كميات كافية من الأرز.

إعادة الإدماج

٧٣ - وفيما يتعلق بالجانب البالغ الأهمية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمع سيراليون، فقد أحرزت الحكومة بعض التقدم، بمساعدة شركائها الدوليين، في توسيع نطاق برامج إعادة الإدماج الحالية وفي إتاحة فرص إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين الذين يقدون إلى المجتمعات المحلية. ونتيجة

المتحدة، الذين سيعملون جنباً إلى جنب مع المراقبين العسكريين. بما يكفل رفاهية المقاتلين السابقين وتنسيق الأنشطة الأخرى في مراكز التسريح. وعلاوة على ذلك، سيقوم عنصر الشؤون المدنية في البعثة بالمشاركة الوثيقة في تنفيذ جوانب إعادة الإدماج لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

المسائل المتعلقة

٨٠ - تعتبر التحسينات، التي أدخلتها حكومة سيراليون على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تحسينات كبيرة. غير أن هناك عدداً من المجالات يتطلب بذل مزيد من الاهتمام. فعلى وجه الخصوص، سيكون من الأهمية أن تحدد الحكومة طبيعة وأساليب الفوائد الأولية التي ستعود على المقاتلين السابقين من جراء إعادة إدماجهم. وفي حين أن من المحتمل أن تضم هذه الفوائد دفعة نقدية تمكن المقاتلين السابقين من تلبية بعض احتياجاتهم الفورية عند دخولهم الحياة المدنية فإن من المهم تجنب خلق الانطباع أن مشاركة المقاتلين السابقين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقوم على أساس "النقد مقابل الأسلحة". ومتى اتخذ قرار بشأن فوائد إعادة الإدماج فإنه ينبغي نشره على نطاق واسع من خلال حملة مطردة للإعلام والتوعية. وواضح أن من شأن عرض رسالة جلية مطردة على المقاتلين السابقين وأسرهم بشأن الفوائد المترتبة على إعادة الإدماج، وهي رسالة يجب تطبيقها على صعيد الممارسة، أن يوفر حافزاً قوياً على نزع السلاح. كما ينبغي للحكومة أن تبين بوضوح السبل التي تتاح للمقاتلين السابقين الذين يرومون الالتحاق بالقوات المسلحة.

٨١ - وسيكون من الأهمية أيضاً أن توضح الحكومة وضع قوة الدفاع المدني. ذلك أن قوة الدفاع المدني، وفقاً لموقف الحكومة المعلن، قد تتحول إلى قوة دفاع إقليمية تطوعية.

وكبار المانحين، والبنك الدولي، ظهر توافق في الآراء بشأن إسهام البعثة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكما بينت في تقريره السابق، فإن من المتوقع أن تضطلع البعثة بمسؤولية أوسع نطاقاً. وهذا سيتمثل، في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في صيغة نهائية لخطوة عمليات مشتركة، ينبغي أن تحدد بوضوح الأدوار التي ستضطلع بها سائر الكيانات، بما في ذلك المانحون الثنائيون والمنظمات غير الحكومية.

٧٧ - ووفقاً لهذه الخطة، ستواصل البعثة توفير الأمن في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واستقبال المقاتلين السابقين وفرزهم؛ وتجهيز معاملاتهم؛ وجمع الأسلحة والذخائر وتعطيلها، بما في ذلك تعطيلها باستخدام مرافق التدمير المتنقلة؛ ونقل المقاتلين السابقين من مراكز الاستقبال إلى مراكز التسريح؛ ونقل وخزن وتدمير الأسلحة التي يتم جمعها.

٧٨ - وتقوم البعثة باتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين تدريبها المراقبين العسكريين وغيرهم من العاملين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بغية زيادة مشاركتها العامة ومساعدتها في إدارة هذا البرنامج. وعلى وجه الخصوص، سيتم تعزيز خلية البعثة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما يكفل تحقيق التكامل التام بين الجوانب العسكرية والمدنية لهذا البرنامج.

٧٩ - وسيتمثل الجانب الرئيسي لزيادة مشاركة البعثة في توفير الدعم الإداري والتنسيقي المعزز في مواقع التسريح. وكان مراقبو البعثة العسكريون قد اضطلعوا بهذه المسألة في واقع الأمر منذ أن انسحب في أيار/مايو ٢٠٠٠ الموظفون الذين كانت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة تعاقدت معهم. وأعزمت تعزيز الاضطلاع بهذه المهمة الهامة بأن أضيف إلى أفرقة إدارة المعسكرات متطوعي الأمم

الشركاء الدوليين، ولا سيما إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. واستنادا إلى تقديرات البنك الدولي، ستتوفر أموال كافية لتغطية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفترة إضافية قدرها ستة أشهر. على أن الحكومة شرعت في تنقيح تقديراتها للتكاليف العامة للبرنامج، وأن من الأرجح أن تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية كبيرة، ولا سيما من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وعليه سيتعين عقد مؤتمر للمانحين، تنظمه الحكومة والبنك الدولي، في الأمد القريب.

ثامنا - الجوانب الإنسانية

٨٤ - ظل الوصول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة المتحدة الثورية مقيدا ما عدا برنامجا للتحصين جرى على مدى أربعة أيام في شباط/فبراير ووصل إلى الأطفال في كل أجزاء البلد. ومن المخطط إجراء جولة ثانية من التحصين في ١٦ و ١٧ آذار/مارس في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة المتحدة الثورية.

٨٥ - وجرى محادثات مع الجبهة المتحدة الثورية من خلال مجموعات اتصال متعددة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وموظفو وكالات الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة. كما كان عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية، المهتمة بتوسيع نطاق برامجها، على اتصال بالجبهة.

٨٦ - وفر آلاف من أهالي سيراليون القاطنين في مناطق حدودية قريبة من مسرح القتال في مقاطعة كامبيا إلى مناطق أكثر أمنا، ولا سيما في شبه جزيرة لونغي. وكان هناك دفع جديد من المشردين، عقب هجمات شنتها طائرات هليكوبتر مسلحة على قرى في جزيرة يلبوييا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وذكر آنذاك أن كثيرا من المنازل قد دُمرت وقُتل أو جُرح ما لا يقل عن ٢٠ شخصا.

على أنه ينبغي الإشارة إلى أنه ينبغي، وفقا لاتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار، نزع سلاح وتسريح قوة الدفاع الإقليمية، كتدبير لبناء الثقة وكوسيلة لخلق الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل. وينبغي أن يكون إنشاء قوة دفاع إقليمية، من حيث المبدأ، متزامنا مع خطة إعادة الهيكلة العسكرية، التي سيكون بموجبها في مقدور من يستوفي الشروط اللازمة من أفراد مختلف الجماعات المسلحة، المدنيين والمسرحين، الانضمام إلى الجيش الوطني.

٨٢ - وفي نفس الوقت، ما زالت الفرصة متاحة للمقاتلين السابقين الذين يودون الانضمام فرادى إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. على أنه لم يكن في مقدور الكثير من المقاتلين السابقين تسليم أي سلاح. ويُقال إن الكثير من أسلحة الجبهة المتحدة الثورية مخزونة مركزيا وأن توزيعها يخضع لسيطرة القادة الميدانيين الشديدة. وعليه تطلب البعثة، في مرحلة الفرز، أن يقدم المقاتلون السابقون ما يؤكد بصورة موثوقة ادعاءهم بأنهم كانوا مقاتلين سابقين إذا لم يكن في وسعهم تسليم أي سلاح. وسيستمر تطبيق هذه المرونة بصورة استثنائية. على أنه ينبغي للبرنامج، فور أن تكون البعثة قد انتشرت في المناطق الأمامية، وحالما تكون أقامت مرافق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مناطق تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، أن يستأنف عمله بصورة منتظمة، بتعاون كامل من جانب الجبهة المتحدة الثورية، وبقيام كل من المقاتلين السابقين بتسليم سلاح أو بالدخول في البرنامج مع عدد من المقاتلين السابقين الآخرين الذين يكون في حوزتهم سلاح يتولى تشغيله طاقم. وينبغي تطبيق هذا المبدأ على قوة الدفاع المدني.

٨٣ - ويتلقى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التمويل من خلال ميزانية الحكومة، وقرض من البنك الدولي، وتبرعات إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، الذي يديره البنك الدولي، وتمويل مناظر من

٩٠ - ويعمل موظفو مكتب منسق الشؤون الإنسانية مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة من أجل إعداد وثيقة نداء موحد إقليمي لتقديمها إلى المانحين في آذار/مارس.

تاسعا - الجوانب المالية

٩١ - وكما بينت في تقرير الثامن إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٥٤/٢٤١ بء، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، مبلغ قدره ٤٧٦,٧ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويقوم هذا الاعتماد على أساس قوة عسكرية قوامها ١١٠٠ فرد عسكري أذن به مجلس الأمن في قراره ١٢٨٩ (٢٠٠٠). وتصل إلى ٥٦٢ مليون دولار ميزانيته المنقحة للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، والتي تضم احتياجاتها من الموارد للفترة ذاتها، والتي كانت الجمعية العامة قد اعتمدتها، وتمثل هذه الميزانية قوام البعثة الذي زيد إلى ١٣٠٠ فرد عسكري، والذي كان المجلس قد أذن به في قراره ١٢٩٩ (٢٠٠٠). وأتمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مراجعة الميزانية المنقحة، وأتوقع أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأنها في آذار/مارس ٢٠٠١، خلال الجزء الأول من دورتها الخامسة والخمسين المستأنفة.

٩٢ - وإذا ما وافق مجلس الأمن على توصيات الواردة في الفرع التالي أدناه فيما يتعلق بإحداث زيادة أخرى في القوة العسكرية للبعثة وبمد ولاية البعثة على التوالي، فإنني سأرجع إلى اللجنة الاستشارية والجمعية العامة، حسب الاقتضاء، بطلب موارد إضافية لدعم نشر وحدات إضافية ومعداتها. وستصدر قريبا، في شكل إضافة لهذا التقرير الآثار المالية المترتبة على زيادة قوام البعثة إلى مستوى ١٧ ٥٠٠ فرد عسكري.

٨٧ - وتُلقي الأعداد الغفيرة من المشردين عبئا إضافيا على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية. وفيما استُوعب الكثير من المشردين في المجتمعات المحلية المضيفة في شبه جزيرة لونغوي فإن آخرين لا يحصلون على مساعدة تذكر، ويعيش بعضهم في ظروف غير مقبولة. وأدى دفع العائدين والمشردين داخليا والمقاتلين السابقين الذين تم تخرجهم من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى المناطق، المكتظة أصلا، في فريتاون وكينياما إلى زيادة في الأنشطة الإجرامية.

٨٨ - وتسببت الحالة في غينيا في نزوح اللاجئين وآلاف من المشردين داخليا في سيراليون وغينيا على حد سواء. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في برنامج لنقل الكثيرين من العائدين بتوفير قوارب من كوناكري إلى فريتاون لنقل ما يصل إلى ٢ ٥٠٠ شخص في الأسبوع اتقاء لخطر عبور الحدود الواقعة تحت سيطرة قوات المتمردين. وإذا ما وضع في الاعتبار اللاجئين الذين أعيدها إلى ديارهم بمساعدة حكومة سيراليون منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فإن العدد الكلي للاجئين الذين أعيدها بالقوارب إلى فريتاون يبلغ الآن ٢٥ ٠٠٠ شخص. وفتحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها المنفذون عدة مراكز عبور جديدة لفرز اللاجئين العائدين وتجهيز معاملاتهم قبل إرسالهم إلى ماو أكثر استدامة في مناطق آمنة في البلد.

٨٩ - ومن المقرر أن يبدأ برنامج الحكومة لإعادة التوطين العمل في نهاية آذار/مارس، عندما يُنقل المشردون داخليا القاطنون حاليا في مخيمات إلى مناطق آمنة حيث اختاروا أن يُعاد توطينهم فيها بمساعدة عدد كبير من الشركاء الإنسانيين.

٩٦ - وفي نفس الوقت، مكن الاستقرار النسبي في سيراليون والاتصالات المباشرة بالجبهة الثورية المتحدة البعثة من القيام باستبدال الوحدتين الكبيرتين في الموقع ومن إجراء التناوب بين الوحدات الأخرى، دون ترك أي موقع كانت القوة منتشرة فيه. كما أن وحدات البعثة تمكنت من تعزيز مواقعها في مناطق مسؤوليتها، ممهدة السبيل لمواصلة انتشار البعثة.

٩٧ - وما زال استمرار إحجام الجبهة المتحدة الثورية عن نزع سلاحها وعن السماح للحكومة ببسط سلطتها على المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين يشكل مصدرا لقلق كبير ويخلف شكوكا كبيرة في نوايا الجبهة الثورية المتحدة. فعلى وجه الخصوص، يبدو أن الجبهة مستعدة حتى الآن لأن تنفذ من جوانب اتفاق أبوجا ما لا يهدد قوتها العسكرية واستغلالها للموارد الطبيعية للبلد. وواضح أن هذا الموقف يزيد بشدة إحجام الحكومة عن إشراك الجبهة في حوار سياسي وفي خلق الثقة اللازمة لأن يؤدي هذا الحوار أكله.

٩٨ - وما زال الهدف الرئيسي لعملية السلام في سيراليون هو إنهاء تمرد الجبهة المتحدة الثورية في أقرب وقت ممكن، وبسط السلطة الشرعية في كل أرجاء البلد، ونزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين والسماح للمتمردين ببلوغ أهدافهم السياسية في إطار عملية ديمقراطية. وما زال النهج ذو المسارين، الذي أقره مجلس الأمن، يُتيح أفضل الفرص لتحقيق سلام دائم من خلال الجمع بين الرادع العسكري القوي وحوار سياسي بين الأطراف في اتفاق أبوجا.

٩٩ - ونشر البعثة في المناطق الأمامية بقوة كافية عنصر لا غنى عنه في ذلك النهج، وأوصي بزيادة القوام المأذون به للبعثة لتمكينها من الشروع في النهوض ببعض المهام المحددة في قرار مجلس الأمن ١٣١٣ (٢٠٠٠). وأوصي أيضا بمد

٩٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وصلت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة في الحساب الخاص للبعثة إلى ٢٥٩,١ مليون دولار. ووصل مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لكل عمليات حفظ السلام، في نفس التاريخ، إلى ٦٥١,٦ مليون دولار. ووصلت المساهمات في الصندوق الاستئماني لدعم الجهود ذات الصلة بحفظ السلام في سيراليون، إلى ٢,٣ مليون دولار، فيما وصلت النفقات المأذون بها إلى ١,٤ مليون دولار.

عاشرا - ملاحظات وتوصيات

٩٤ - مع أن الحالة في سيراليون ما زالت مستقرة نسبيا منذ توقيع اتفاق أبوجا، فإنه ما زالت هناك أوجه قلق عظيم من استمرار الغارات وأعمال العنف على حدود غينيا وليبيريا وسيراليون. وأدعو حكومات هذه البلدان إلى العمل الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة من أجل وضع نهاية عاجلة للأزمة الراهنة وخلق الظروف المناسبة للسلم والتنمية البشرية في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تستحق الجهود الجارية التي يبذلها قادة المنطقة لتيسير عقد اجتماع بين رؤساء بلدان اتحاد نهر مانو كامل دعم المجتمع الدولي وتشجيعه.

٩٥ - ويتحتم على زعماء الجبهة المتحدة الثورية ومسانديهم الرئيسيين وقف أي غارات أخرى يقوم بها مقاتلو الجبهة والعناصر المسلحة الأخرى عبر حدود المنطقة دون الإقليمية. إذ أن من شأن هذا أن يحقق الاستقرار الذي تمس كثيرا الحاجة إليه على الحدود التي تنذر باندلاع أعمال العنف فيها، وأن يُيسر الجهود المبذولة مساعدة الأعداد الغفيرة من اللاجئين، الذين تقطعت بهم السبل هناك، والرامية إلى إعادتهم إلى ديارهم متى أمكن. وستظل البعثة، في حدود ولايتها ومواردها المتاحة، مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة في هذا الصدد.

الإدماج، ينبغي إيصالها فعلا إلى المقاتلين السابقين والسكان عموما.

١٠٣ - وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على أهميته، لا يمكن فصله عن إطاره السياسي الأكبر ولا عن النهج ذي المسارين الذي اعتمدته المجتمع الدولي. وعليه سيكون من الأهمية أن تحدد حكومة سيراليون وجميع الأطراف المعنية بوضوح أكبر نهجها لعملية السلام، بتنسيق وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة. ويشمل هذا الأمر رسم صورة أوضح للوضع المحتمل لأفراد الجماعات المسلحة في المستقبل، وأثر لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة المخطط إنشاؤها. وهذا الوضوح الإضافي المتعلق بالنهج الطويلة الأجل لعملية السلام من شأنه أيضا أن يساعد المانحين عند النظر في تقديم مساهمات مالية في جهود تحقيق السلام في سيراليون.

١٠٤ - ويوفر وقف أعمال القتال في الوقت الراهن فرصة فريدة لجميع الأطراف لمواصلة اتخاذ تدابير بناء الثقة واستئناف الحوار. وفي هذا الصدد، يشكل القرار الذي اتخذته الجبهة المتحدة الثورية بإنشاء هيئة سياسية في فريتاون خطوة في الاتجاه الصحيح. وأثني على حكومة سيراليون ثناء كبيرا لموافقتها على وجود الجبهة في العاصمة الذي يؤمل أن يكون بناء، الأمر الذي من شأنه أن ييسر فتح حوار سياسي مجد.

١٠٥ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لكل الدول الأعضاء التي أسهمت بقوات وبأفراد شرطة في البعثة أو التي قدمت الدعم بأي طريقة أخرى، على استمرار التزامها بإعادة السلام في سيراليون. كما أنني أود أن أثني على ممثلي الخاص، أولييمي أونيجي، وعلى جميع الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعلى وكالات الأمم المتحدة في سيراليون لاضطلاعهم بمهمتهم في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة.

الولاية الحالية للبعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٠٠ - ويسرني أن أبلغ المجلس بأن عدة دول أعضاء تنظر بجد في توفير وحدات ومعدات إضافية للبعثة، ويحدوني الأمل في إمكان نشر عدد لا يستهان به من الأفراد العسكريين في غضون الأشهر الستة القادمة. إذ أن من شأن هذا النشر أن يوصل قوام البعثة إلى مستوى ١٧ ٥٠٠ فرد عسكري. وأعتزم مواصلة الحصول من البلدان التي يحتفل أن تساهم بقوات على مزيد من الالتزامات، وسأبقي المجلس على علم بذلك.

١٠١ - على أنني أود أن أؤكد على أنه لا يمكن تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في سيراليون من خلال قوة لحفظ السلام فحسب. ذلك أنه تقع على عاتق حكومة سيراليون مسؤولية خاصة تتمثل في مواصلة بذل جهود إضافية من خلال استعادتها سلطتها وخدماتها الأساسية في كل أرجاء البلد، وفي إعادة بناء القدرة على توفير الأمن بالوسائل الوطنية وبوضع وتنفيذ برنامج فعال للتسريح وإعادة الإدماج، وبالقيام، في نهاية الأمر، بالعمل على المصالحة الوطنية. وأحث مرة أخرى جميع المعنيين على الاستفادة التامة من الأمن والاستقرار اللذين يسودان في المناطق التي قد انتشرت فيها البعثة وعلى إعادة كاملة لإدارة الدولة والخدمات الحكومية في هذه المناطق وعلى الاستعداد في ذات الوقت لبسط سلطة الحكومة في الأماكن التي يتوقع أن تنتشر البعثة فيها عما قريب.

١٠٢ - وفي حين تم إحراز تقدم كبير في إدارة وعمليات برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنه ما زال هناك مجال لإجراء تحسينات، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وسيتمثل مجال آخر حاسم الأهمية في كفالة اعتماد إجراءات وحواجز وفوائد مطردة ذات صلة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	ضباط أركان	الجنود	موظفو قطاع القيادة العامة	المجموع	
١٥	٤	١٠٦		١٢٥	الاتحاد الروسي
١٠	٣	١١٧		١٣٠	الأردن
١٠				١٠	إندونيسيا
١١				١١	أوروغواي
	٥	٥٤٦		٥٥١	أوكرانيا
١٠				١٠	باكستان
١٢	١٨	٢ ٤٤٧	٦٥	٢ ٥٤٢	بنغلاديش
٤				٤	بوليفيا
٥				٥	تايلند
٥				٥	الجمهورية التشيكية
١٢				١٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢				٢	الدانمرك
١١	٣	٧٧٣	٤	٧٩١	زامبيا
٢				٢	سلوفاكيا
٣				٣	السويد
٦				٦	الصين
٢٦				٢٦	غامبيا
٤	١٢	٧٧٦	٥٨	٨٥٠	غانا
١٢	٣	٧٧٣		٧٨٨	غينيا
١				١	فرنسا
٢				٢	قيرغيزستان
١٠				١٠	كرواتيا
٥				٥	كندا
١١	١٩	٩٩٥	٦٥	١ ٠٩٠	كينيا
٨				٨	مالي
١٠				١٠	ماليزيا
١٠				١٠	مصر
٢٠	٨			٢٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
٦				٦	نيجال
٤	٢٣	٣ ٢٢٣	٦١	٣ ٣١١	نيجيريا
٢				٢	نيوزيلندا
٢٤٩	٩٨	٩ ٧٥٦	٢٥٣	١٠ ٣٥٦	المجموع

الشرطة المدنية: الأردن: ٣؛ بنغلاديش: ٤؛ زمبابوي: ٢؛ السنغال: ٥؛ غامبيا: ٢؛ غانا: ٣؛

كينيا: ٣؛ ماليزيا: ٣؛ النرويج: ٢؛ نيبال: ٥؛ الهند: ١. المجموع: ٣٣.

